

المحاضرة رقم (07)

المشكلات الحضرية المجتمعية

يعد التغير السريع في المجتمعات الحضرية من أهم سماتها نتيجة النمو السريع للصناعة والتجارة وأساليب النقل والاتصال، بالإضافة إلى التغير العشوائي في المفاهيم والقيم وأسس التواصل بين أفراد المجتمع بالإضافة إلى الكثير من العوامل الأخرى التي تصيب النسيج الاجتماعي بالتفكك وتدخل عليه مفاهيم وقيم وعادات جديدة مبنية على أساس طبيعة الحياة التي يعيشها السكان، وخاصة فيما يتعلق بالسلوك الأخلاقي والمصالح الشخصية.

ومع تشابك العلاقات الاجتماعية وتعقدتها بين أفراد المجتمع وتعقد النظام الاجتماعي وتعقد علاقات وحداته ظهرت الحاجة إلى علم يحدد قواعد وقوانين هذه العلاقات، بل ظهرت الحاجة إلى علم يساهم في فهم المشكلات الاجتماعية التي تواجه الإنسان في علاقته بغيره من أفراد المجتمع أثناء تفاعله معهم عند قيامه بالعملية الإنتاجية من أجل إشباع الحاجات الإنسانية.

إن المشكلات الاجتماعية هي المفارقات بين المستويات المرغوبة والظروف الواقعية، فهي مشكلات بمعنى أنها تمثل اضطراباً وتعطيلاً لسير الأمور بطريقة مرغوبة، وتتصل المشكلات الاجتماعية بالمسائل ذات الصلة الجمعية التي تشمل عدداً من أفراد المجتمع بحيث تحول دون قيامهم بأدوارهم الاجتماعية وفق الإطار العام المتفق عليه والذي يتمشى مع المستويات المألوفة للجماعة.

ويشير الحديثي إلى أن المشكلة الاجتماعية هي كل صعوبة تواجه أنماط السلوك والعلاقات الاجتماعية القويمة، والتي تعترض طريق عدد من أفراد المجتمع وتحول دون قيامهم بأدوارهم الاجتماعية، وتعرف المشكلات الاجتماعية على أنها مجموعة الصعوبات والعوائق السلوكية التي يمكن أن تنسب إلى البيئة الاجتماعية، والتي بدورها تحول دون تحقيق إعادة توافق المتعافى من الإدمان مع مجتمعه.

والمشكلة الاجتماعية تكون أداة ضغط تفرض نوعاً من الالتزام يدفع الأفراد والجماعات الواقعين تحت تأثيرها للبحث عن الوسائل والأساليب لحلها، كما أنها تكون ذات أسباب متنوعة ومتشابهة يصعب التفريق فيما بينها، فالذي قد ينظر له على أنه السبب المباشر قد لا يكون كذلك أو قد يكون على العكس تماماً، كما أن المشكلة الاجتماعية مشكلة نسبية، فما قد ينظر له على أنه مشكلة في مجتمع ما قد لا يكون كذلك في مجتمع آخر، وينظر للمشكلة الاجتماعية من قبل الباحثين على أنها مظهر من مظاهر التفكك الاجتماعي.

كما يذهب روبرتسون Robertson في تعريفه للمشكلة الاجتماعية إلى أنها تمثل فجوة غير مرغوبة بين المثاليات الاجتماعية المرغوبة والوقائع الاجتماعية الكائنة، فالمشكلة الاجتماعية تعبر عن التباين، فمثاليات أي

مجتمع تعتمد على قيم أفرادها، والقيم هي الأفكار الاجتماعية المشتركة بين الأفراد عن الأشياء المرغوبة والسوية والصحيحة، وتختلف القيم من مجتمع لآخر، بل و بين الجماعات المختلفة في المجتمع الواحد، ونظرا لأن القيم الاجتماعية دائما ما تكون في حالة تغير فإن الهوية بين مثاليات اجتماعية معينة و بين بعض الوقائع الاجتماعية تتغير أيضا، الأمر الذي يعني ظهور مشكلات اجتماعية جديدة واختفاء أخرى.

أما ليمرت Lemert فينظر إلى المشكلة الاجتماعية على أنها انحراف يتم داخل إطار المجتمع، و يدور في دوائر تبدأ من الفرد و تنتهي إلى الجماعة.

ويذهب Manis في تعريفه للمشكلة الاجتماعية إلى أنها " حالة اجتماعية يتم تحديدها وتعريفها من خلال البحث العلمي"، إن هذا التعريف يحدد دورا رئيسيا للعمل العلمي لعلماء الاجتماع والنفس والسياسة في تحديد المشكلة الاجتماعية والابتعاد قدر الإمكان عن الاعتماد على الرأي العام، أو شعور أفراد المجتمع في تحديد المشكلة الاجتماعية.

و يحدد Manis ثلاث درجات أو مستويات للمشكلة الاجتماعية:

أ - مشاكل من الدرجة الأولى: وهي التي تؤثر بصورة قوية في الظروف الاجتماعية المحيطة بها وذات نتائج متعددة ومؤثرة في المجتمع و من أبرزها الحرب، التمييز العنصري، الفقر.

ب - مشاكل من الدرجة الثانية: وتتمثل في الظروف والنتائج الضارة التي تنتج بصفة أساسية عن المشاكل الاجتماعية المؤثرة، والتي يتولد عنها بدورها مشاكل إضافية أخرى أبرزها: التفكك، العزلة، التعصب، الصراع.

ج - مشاكل من الدرجة الثالثة: وهي تلك الظروف الضارة والتي تعد بصورة مباشرة أو غير مباشرة نتاجا للمشاكل الاجتماعية الأساسية من الدرجة الأولى منها: الانحراف، تعاطي المخدرات، التخلف العقلي، الاغتراب، البطالة، السرقة، جرائم العنف.

كما لا تنحصر أسباب المشكلة الاجتماعية لسبب واحد، فهناك عدة من الأسباب تعمل على تصدع قيم الناس وتحديد سلوكهم، ولكن تختلف في تحديدها وفي إدراك الناس لها والحكم عليها، فإن هذه الاختلافات جعلت نظرة الباحثين في ميدان المشكلات الاجتماعية مختلفة في التحديد والتفسير، ومن هذه الأسباب:

أ - التقدم التكنولوجي وأثره على المجتمعات: إن مراكز المعلومات وتكنولوجيا الاتصال هي من تمتلك اليوم مفاتيح الثقافة، إذ أن التكنولوجيا تحمل الثقافة، والثقافة محمولة عبر التكنولوجيا، والتكنولوجيا تقوم بعملية الاختراق الثقافي بسيطرة الثقافات القوية على الثقافات الضعيفة، فباتت الثقافة متأثرة بالتكنولوجيا إلى حد بعيد، وبواسطة التكنولوجيا المتطورة نجحت الدول الغربية في نشر ثقافتها عبر المحيطات والقارات، والترويج لأفكارها وقيمها الثقافية والأخلاقية والاجتماعية والسياسية على حساب اكتساح الثقافات الوطنية، وطمس الهوية الثقافية للدول الفقيرة أو النامية.

ب - الانفتاح الشديد على المجتمعات الأخرى ونقل الثقافات المختلفة: كل ذلك أدى إلى سعي المفكرين إلى إيجاد فلسفة تربوية تقيد هذا الانفتاح وهذا الاندفاع التقني واقتحامه في كل بيت وكل عمل، وتحدد له ضوابط ومعايير يلتزم بها الجميع، وذلك بعد أن يتقنوا مخاطر هذا الانفتاح على طمس هويتنا الثقافية، فتعددت الجهود والبحوث التي تناولت هذا الموضوع ونظرت إليه نظرة ايجابية أو نظرة سلبية. والدراسات التي اهتمت بالفكر التربوي وانعكاس ظاهرة الانفتاح عليه، ومن خلال متابعة الباحثين لكل ذلك وإدراكهم للتناقضات التي وقع فيها المفكرون حول الانفتاح ما بين مؤيد للانفتاح المطلق الذي لا يلتزم بمحددات أو خصوصيات مما قد يؤدي إلى تغيير مفردات الأمة، وما بين المتحفظ الحذر الذي أثر الانكفاء والانغلاق وعزل الأمة عن تطورات الفكر والمعرفة، ومما ترتب على هذا أبعاد تربوية متعددة ومختلفة في العملية التعليمية بأكملها لذا يسعى الباحثون لإبرازها وتوجيهها لتعميق وترسيخ مبادئ الأمة في ضوء الفكر العربي مع الاستفادة في نفس الوقت من كل ما تقدمه لنا الحضارة الغربية.

ج - الفجوة الثقافية بين الأجيال: الفجوة من أخطر القضايا التي تصيب المجتمعات، بل هي سبب في تفكك أي مجتمع، ذلك لأن المجتمعات التي تحطم الأجيال تظل متخلفة ولا تستطيع النمو، لأنها لا تثق في أبنائها وتظل تعيش في الرجعية التي عاشها الآباء والأجداد.

إن الاستفادة مما قدمه الآباء والأجداد مفيد ولكن لا ينبغي أن تعيشه الأجيال المتعاقبة، بل عليها أن تطور منه لتهض وتواكب التقدم العلمي والفكري والمعرفي مع باقي الأمم، ومن أكثر ما يشغل بال الناس هو غياب الوعي والإدراك عند الجيل السابق بأهمية متابعة التطورات التي حدثت مع هذا الجيل، وأن التكنولوجيا والسرعة والصناعات والحياة الأكثر مدنية ورفاهية جعلت ثقافة هذا الجيل وتفكيره أكثر انفتاحا وقابلية للأفكار الجديدة، فعلى الآباء أن يواكبوا هذا النمو الذي دخل على حياة هذا الجيل، وعلى الآباء أن يتقنوا أن هذا الجيل تغيرت معه أشياء كثيرة، وأن تفكيرهم لم يعد كما كان عليه الأجداد، وعليهم أن يتقبلوا أفكار أبنائهم وأن يناقشهم، ذلك أن الأجيال يجب أن تعيش حياة تطويرية، وأن يدفع كل جيل الجيل الذي يأتي بعده ويكسبه من خبرته ويسير معه للرقى والتقدم.

وكي نحكم على المشكلة الاجتماعية أنها مشكلة بالفعل ينبغي أن يتوافر لها ضرورة وجود ظرف موضوعي كالفقر والتمايز الاجتماعي والإقصاء، بالحجم والمقدار الذي يمكن ملاحظته وقياسه بمعيار ملاحظين اجتماعيين، وينبغي أن يكون هناك تعريف ذاتي من خلال بعض أعضاء المجتمع، بأن هذا الظرف الموضوعي يعد بمثابة مشكلة، وهنا قد تلعب القيم دورها، لأنه عندما يفهم بأن القيم مهددة لوجود هذا الظرف الموضوعي فإنه يصبح مشكلة اجتماعية.

1 - مشكلة الفقر:

من بين المشكلات الاجتماعية التي حظيت باهتمام كبير من طرف العلوم الاجتماعية بمختلف تخصصاتها نجد مشكلة الفقر، والتي شكلت وتشكل إحدى أكبر معضلات العصر التي تؤرق كاهل الإنسانية بحكم حجمها الأخذ في التزايد وبشكل لافت للانتباه، كونه يعمل على إعاقة تطور المجتمعات وتحسين مستويات المعيشة بها.

لم تعد مشكلة الفقر محصورة في أطر ومناطق جغرافية محددة بل أصبحت مشكلة عالمية، وقد اتفق المجتمع الدولي على اعتبار أن التخفيف من حدة الفقر يمثل الهدف الرئيسي لعملية التنمية، فقد استقطبت هذه الظاهرة اهتمام الباحثين والمختصين في جميع المجالات، ولهذا نجد اختلافا وتنوعا كبيرا في تحديد ظاهرة الفقر، مما يصعب إيجاد تعريف موحد له، وهذا ما ذهب إليه الباحثون من أن مسألة الفقر ككل المسائل الاجتماعية يصعب فهمها وتفسيرها.

كما أنه لا يمكن تعميم ظاهرة الفقر وإسقاطه على واقع وبيئة من دون مراعاة لخصوصيات وطبيعة الواقع الاجتماعي والاقتصادي المعاش، فإذا كان الفقر يعني وضعية فرد أو جماعة لم تصل إلى مستوى الرفاه الاقتصادي الذي تؤمن شروط الحياة في حدودها الدنيا المقبولة، فإن معنى مستوى الرفاه يتباين شديدا بين البلدان المختلفة، وهذا يقتضي بالضرورة البحث عن مفهوم للفقر يلائم طبيعة الواقع الذي نشأ فيه ويعبر عنه بوضوح ودقة وشمول.

إن مشكلة الفقر والقضاء عليه تعتبر من أكبر التحديات التي تواجه العالم مع قلة الموارد وضعف سياسات العلاج، و زاد من حدة المشكلة الزيادة السكانية الملحوظة في العالم مما جعل الفقر والقضاء عليها أحد المهام الأساسية على قائمة اهتمامات المنظمات الدولية، خاصة الاقتصادية منها، وأثبتت العديد من الدراسات الحديثة التي قام بها البنك الدولي أن دول العالم النامي يوجد فيها ما يزيد عن مليار شخص يعانون من (الفقر المطلق) وذلك كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة لاستراتيجيات التنمية في معظم البلدان النامية وبسبب الخلل في هياكل الأجور والأسعار، وارتفاع معدلات الإنفاق العسكري بشكل كبير وانتشار النزاعات والحروب والانقسات الداخلية وعدم قدرة الكثير من الحكومات على إصلاح نظمها السياسية والاقتصادية.

أولا- مفهوم الفقر:

يعتبر مفهوم الفقر La pauvreté مفهوما فضفاضاً له معاني كثيرة، وربما كان القاموس هو المصدر الذي نستطيع أن نبدأ منه ليكون لحديثنا أساس أكثر صلابة، يعرف الفقر في قواميس اللغة العربية بأنه:

أ - لغة: الفقر مصدر فقر، فهو فقير، والفقير المحتاج، والفقر ضد الغنى وهو عبارة عن فقد ما يحتاج إليه، أما فقد ما لا حاجة إليه فلا يسمى فقرا.

و فقر و الفُقر ضد الغِنَى، مثل الضَّعْف والضُّعْف، والفقر لغة الرديئة الفقير الذي لا شيء له، والفقر الحاجة و فعله الافتقار والنعت فقير .

ب - الفقر اصطلاحاً: قبل التطرق للمعنى الاصطلاحي للفقر لا بد من الإشارة أولاً إلى أنه لا وجود للفقر إلا في ظل الغنى، وفقر الفقراء لا يمكن قياسه إلا بغنى الأغنياء، ولعل هذا تحديداً ما يجعل الفقر مثل الغنى مفهوماً نسبياً، فالفقير بالنسبة إلى غني بعينه يمكن أن يكون غنياً بالنسبة إلى فقير بعينه، فالفلاح الذي يملك بقرة هو فقير مقارنةً بآخر يملك خمسة بقرات وجرارا آلياً، لكن هذا الفلاح الفقير هو نفسه غني بالنسبة للفلاح المعدم الذي لا يملك شيء .

بداية الكلمة مشتقة من الكلمة الفرنسية **Pauvre** بمعنى الفقر، والفقر بكل بساطة هو حالة الافتقار للممتلكات المادية، أو امتلاك القليل أو عدم وجود إمكانية لدعم النفس .
والفقر من المفاهيم المجردة النسبية التي تحاول وصف ظاهرة اجتماعية اقتصادية بالغة التعقيد والتشابك، وهذا ما عبر عنه " بروملي " **Bromloy** و " جاري " **Gerry** من أن الفقر حالة نسبية تعبر عن التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية الصارخة .

كما يدور مفهوم الفقر حول الحرمان من إشباع الحاجات الإنسانية اللازمة للمعيشة، وهذا الحرمان سببه الاختلال بين إمكانيات الإنسان المالية وبين احتياجاته المعيشية، وهذا ما يفهم من تعريف الفقر في كل من الفكر الإسلامي والفكر الوضعي وإن اختلفت الصياغة في كل منهما، فلقد عرف البنك الدولي الفقر بأنه " عدم القدرة على الوصول إلى حد أدنى من مستوى المعيشة " .

وهناك من ينظر للفقر كحرمان نسبي، ومن أهم رواد هذا الاتجاه " بتر تاوسند **Peter Toutnsend** الذي يرى أنه يمكن أن يقال إن الأفراد والأسر والجماعات تعيش في فقر حينما تنقصهم الموارد الكافية للحصول على أنواع الغذاء والمشاركة في الأنشطة المعيشية في المجتمعات التي ينتمون إليها، حيث لا يمكنهم الوفاء بهذه المتطلبات، فيضطرون إلى البعد عن أنماط الحياة والعادات وأوجه النشاط العادية، "فتاونسند " ينظر للفقر على أنه عملية للحرمان ينفصل الناس بواسطتها عن مجرى الحياة الاجتماعية، فظروفهم تحول بينهم وبين المشاركة في العادات والثقافة السياسية للحياة اليومية وبالتالي فهم محرومون نسبياً .
غير أن ما يؤخذ على تفسير " تاونسند " أنه لا يمكن بناء مقياس أو قائمة موضوعية بمؤشرات الحرمان، خاصة تلك المتعلقة بالعرف الاجتماعي .

كما نجد بعض التعاريف للفقر تارة يغلب عليها الطابع الكمي وتارة أخرى يغلب عليها الطابع الكيفي، ولكن مهما تنوعت الرؤى فإن مفهوم الفقر الذي تشترك حوله كل المحاولات التعريفية، يوحى بالعجز في تحقيق الحاجات المادية والمعنوية للفرد، وذلك بغض النظر عن محددات الفقر التي تشير إلى ربطه بنمط إنتاجي

محدد، أو الى مؤشرات التي تعكس مختلف مظاهر الفقر كالتواكل، الاتكالية، القديرة، الخمول، كثرة النسل... الخ.

ومن التعريفات الشاملة للفقر أيضا تعريف " أمارتيا سين " الذي يرى أن الحياة ما هي إلا مجموعة من المتغيرات التي تضم الأفعال والنشاطات المختلفة وهي متفاوتة من جودة التغذية إلى أمور معقدة مثل احترام الذات والمساهمة في الحياة المدنية وعند فقدان الإنسان للحدود الدنيا من هذه المتغيرات خاصة لدى الفقراء يولد لديهم شعورا بالاغتراب عن المجتمع.

ومنه فإن الفقر مفهوم نسبي يتغير من زمن لآخر ومن مفكر إلى آخر كل حسب تخصصه والخلفية الإيديولوجية التي ينطلق منها في تحديده لمفهوم الفقر وأبعاده، والفقر ذو أبعاد مختلفة ومتواصلة اقتصادية واجتماعية وثقافية، وهذا ما يشمل تعريف الاجتماعي له بأنه مستوى معيشي منخفض لا يفي بالاحتياجات الصحية والمعنوية المرتبطة بالاحترام الذاتي للفرد داخل نسق المجتمع ككل.

إن الإسلام هو أول نظام سعى إلى تحقيق الحاجات الأساسية، فحدد حاجات الإنسان الأساسية الفردية والجماعية، وقد سميت الضروريات، هذه الأخيرة التي تتوقف عليها حياة الناس الدينية والدنيوية، وتخص هذه الضروريات: حفظ النفس والدين والعقل والنسل والمال، وهي الأمور التي جاءت الشريعة لحفظها.

كما اهتم النظام الإسلامي بتوفير مستوى معيشي لائق للرعية في الدولة الإسلامية حتى يتسنى له تحمل الرسالة بسهولة، وعلماء الإسلام لهم آراء متعددة في تحديد ما هو ضروري للإنسان، وقد اختلفت هذه الآراء باختلاف الزمان والمكان، فالإسلام جاء ليحفظ حقوق الإنسان في الخدمات الأساسية من مأكّل ومشرب ومسكن ، ومن أهم وأنجع الوسائل لتجنب وحل هذه المشكلة هو العمل، فقد دعا الإسلام إلى العمل والإنتاج المتواصل والآيات الكريمة توضح ذلك في قوله تعالى " وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالَمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ."

- وقوله صلى الله عليه وسلم: " ما أكل أحد طعامًا خيرا من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده " ، فلا شك أن الفقر هنا يصبح خطرا على العقيدة الدينية، و هذا الانحراف العقيدي الناشئ أساسا عن الفقر و تحديدا عن سوء التوزيع.

إن مفهوم الفقر في الإسلام يعتمد بدرجة كبيرة على مفهوم الحاجات، هذه الأخيرة تكون في النظام الاقتصادي الإسلامي سبب فعال في التوزيع بالنسبة للفئات التي لا تحصل على الحد الأدنى من ضروريات الحياة، وهو يعبر عن البعد المادي للفقر، بينما البعد غير المادي فهو عدم إتاحة الفرص للأفراد لتحقيق أهدافهم وانعدام الثقة في النفس وفي الغير الذي يتولد مع العوز والحرمان.

ثانيا- مظاهر الفقر: تنقسم مظاهر الفقر إلى العديد من الأنواع نذكر منها:

أ - من حيث نوع الاحتياجات: يوجد الفقر المادى والفقر البشرى، فالأول يعبر عن عدم كفاية الدخل للحصول على ضرورات الحياة من غذاء ومياه ومسكن وملبس، والثاني يعبر عن عدم القدرة على تحقيق مقومات التنمية البشرية من صحة وتعليم وقدرة على المشاركة في شؤون الوطن وتحقيق بيئة مناسبة. وكذلك الفقر البشري يقصد به فقر قدرات المشاركة وقدرات الوصول إلى الخدمات الاجتماعية كالصحة والتغطية الاجتماعية والتعليم والثقافة، ويكون هذا النوع في حالة ضعف أو انعدام القدرات للتمتع بالخدمات التي توفرها الدولة للمواطنين حقوق المواطنة وهذا الصنف وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ورد في تعريف آخر أن الفقر البشري " ما يفرض من الخارج من غياب الفرص والخيارات الأكثر أساسية للتنمية البشرية مثل فرص العيش حياة طويلة وسليمة وبناءة والتمتع بمستوى معيشي لائق وكذلك بالحرية والكرامة واحترام الذات والآخرين".

ب - من حيث مستويات الفقر: حسب مستويات الفقر يوجد ما يلي:

1 - الفقر العادى: وينظر إليه من زاوية الدخل الذي يحقق الحصول على مستوى أقل من الحاجات المعيشية الضرورية، ويقدر عالميا بمن يقل دخله في اليوم عن ٢ دولار أمريكي، وقدّر هذا الرقم بناء على الرقم القياسي المعدل بالقوة الشرائية لأسعار الاحتياجات الأساسية اللازمة لمعيشة الفرد.

2 - الفقر المطلق La pauvreté absolue أو (الفقر المدقع): وهو الفقر المحدد بمقياس ثابت، كخط الفقر الدولي المحدد بدولار في اليوم، فالفقر يتحدد عند مستوى أقل من الحد الأدنى للدخل ويعتبر الفرد فقيرا وتبقى القيمة الحقيقية لخط الفقر ثابتة.

الفقر يكون مطلقا عندما يكون الدخل أقل من الحاجيات المطلوبة، ولا يكون نسبيا إلا عندما تكون الموارد أقل من نسب متوسط الدخل.

3 - الفقر النسبي La pauvreté relative: وهو الفقر الذي يعرف بمقاييس يمكن أن تتغير عبر البلاد أو على مدى الزمن، مثل خط الفقر الذي يحدد بنصف متوسط الدخل للفرد والخط قابل للارتفاع مع الدخل. و يصنف الفرد في خانة الفقراء إذا كان يحضى بمستوى معيشي أدنى من مستوى المعيشة السائد في المنطقة التي يقطنها، أو المجتمع الذي ينتمي إليه، فهو يتغير عبر الزمان والمكان.

4 - فقر الجوع: وهو عدم حصول الإنسان على الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية كما أو نوعا.

ج - من حيث مدى القدرة على توفير الإمكانات اللازمة لتمويل الاحتياجات: وينقسم هذا النوع إلى:

1 - فقر العجز: وهو من ليست لديه ممتلكات وغير قادر على العمل للحصول على دخل يكفيه.

2 - فقر القدرة: وهو من هو قادر على العمل ولكن لا يجده ويمكن تسميته بفقر البطالة الإجبارية.

3 - فقر الدولة: ونقصد به عجز الدولة عن توفير مقومات التنمية البشرية للمواطنين.

د - من حيث استمرارية الفقر: يوجد الفقر الدائم للعجزة، والفقر المؤقت لمن أصابته كارثة أو ظروف طارئة مثل مرض يحتاج لتكاليف لا يمكنه تدبيرها.

ثالثا - أسباب الفقر:

تتولد مشكلة الفقر وتتفاقم نتيجة تضافر مجموعة من الأسباب والعوامل الرئيسية التي تلعب دورا هاما فيها، والتي تتعدد بين ما هو اقتصادي كسوء توزيع الثروة والدخل وتدني معدلات النمو الاقتصادي وتراجع الاستثمارات إلى مسببات اجتماعية كنقص الحماية الاجتماعية ونقص التغطية في نظام التقاعد، ارتفاع نسبة الأمية وتراجع الخدمات الصحية ومنها ما هو سياسي كتفشي ظاهرة الفساد، وعدم توفر الأمن والاستقرار... الخ، هنا سنقف على مجموعة من أهم العوامل والمسببات الرئيسية التي تساهم في انتشار وتفشي مشكلة الفقر.

و انطلاقا من ذلك فالفقر مشكلة ذات أبعاد متعددة تتداخل فيها الأسباب الداخلية والخارجية، ومن أبرز مظاهره الجوع والبؤس والحرمان من العمل والمسكن، المرض، الجهل، التشرذم... الخ، و جدير بالذكر أن الفقر ليس اختيارا شخصيا لكن هناك العديد من الأمور التي تؤدي الى زيادة هذه الظاهرة والى القضاء على كل الوسائل الممكنة لمقاومتها، أما أسباب انتشار الفقر فمن الممكن أن نذكر البعض منها في النقاط التالية:

1 - الأسباب الداخلية:

أ - اقتصاديا:

- السياسات الإنمائية الحكومية الغير مناسبة.
- البيئة القاصرة على تحقيق نمو اقتصادي مناسب.
- قلة فرص الحصول على الأصول الإنتاجية.
- النقص في الهياكل الأساسية (انعدام المنافذ إلى السوق).
- قاعدة الموارد المحدودة (الطبيعة المالية).
- التحكم المحدود بالموارد.
- البطالة أو نقص التشغيل، تركز المعالجات التقليدية لنقص استغلال القوى العاملة عادة على نقص التشغيل السافر، حيث يعمل المشتغل وقتا أقل من معيار معين، وتهمل أخطر مشاكل التشغيل في الدول النامية والمتمثلة في نقص التشغيل المستتر وهو الحالات التي يعمل فيها الفرد بإنتاجية منخفضة، أو أنه لا يستخدم قدراته على أكمل وجه، أو أنه لا يكسب ما يكفي لتلبية احتياجاته الأساسية يتمخض عن الحالة الأولى إنتاجية منخفضة في مجمل الاقتصاد، بينما تتجم الثانية عن نقص الروابط بين نظامي التعليم والتشغيل وتعكس هدرا في الموارد، أما الثالثة فتعرف أحد أوجه الفقر.

ب - سياسيا:

- عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي يشكل الصراعات والحروب سواء الداخلية أو الإقليمية عاملا مهما في تفاقم حدة الفقر، وهذا نتاج الدمار الذي تخلفه على مستوى البنى التحتية، والمنشآت الأساسية والموارد الأساسية، وتعد عامل طارد للاستثمارات الأجنبية طويلة الأجل، ناهيك عن الحالات الإنسانية التي تخلفها من اللاجئين، والمعطوبين والأرامل واليتامى، بالإضافة إلى ما ينتج عن هذه الصراعات من تدني لأوضاع التنمية البشرية خاصة التعليم والصحة والسكن والرعاية الاجتماعية.

- انعدام الوعي بأهمية الالتزام السياسي للحكومات لمكافحة الفقر.

- ضعف المشاركة الشعبية.

- انعدام الإنفاق الوطني في الرأي بأهمية مكافحة الفقر.

- البيئة الغير ملائمة لمشاركة المنظمات الغير حكومية والجماعات المحلية في التنمية بمشاركة فاعلة.

- يعتبر الفساد عائقا في وجه تحقيق التنمية فمن شأن تفاقم هذه المشكلة مما تؤدي إلى انتهاكات حقوق الإنسان وعدم احترام القوانين وإعاقة البرامج الهادفة إلى التخفيف من وطأة الفقر، حيث تشير الجهود المبذولة حاليا للحد من الفقر إلى أن الفساد يشكل عقبة بالنسبة للبلدان التي تسعى لإحداث التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المنشودة لتنميتها ويعتبر الفساد سبب ونتيجة للفقر في مختلف تلك الدول فهو يؤثر على الحكومات والقطاع الخاص والمواطنين في أصل مبادرات التنمية بسبب الانحرافات في صنع القرار ووضع المخططات وعملية التنفيذ فعندما تسيء هذه الجهات الفاعلة استخدام السلطة الموكلة إليها بهدف تحقيق مكاسب شخصية، فإن الفساد يعمل على مشاركة المواطنين وإهدار الموارد العامة لتذهب إلى غير مستحقيها، ويجد الفقراء أنفسهم خاسرين في نهاية سلسلة الفساد ودون دعم من الدولة أو الحصول على الخدمات التي يحتاجونها.

ج - اجتماعيا:

1 - النمو السكاني: يشكل تزايد السكان ضغطا على الموارد والبيئة، كما يؤثر على نوعية الحياة على الكرة الأرضية، خاصة إذا كانت تلك الزيادة تتم بين السكان الذين يعيشون في حالة فقر، أي أن الزيادة في أعداد الفقراء غير مصحوبة بالزيادة في المداخل.

2 - انخفاض حجم الخدمات الأساسية المقدمة لأفراد المجتمع (الرعاية الصحية والتعليم والتكوين): يعتبر كل من التعليم والظروف الصحية المواتية والتكوين من بين العوامل الرئيسية التي تؤهل الفرد لممارسة نشاط يضمن له دخل يوفر له متطلبات الحياة الكريمة، حيث نجد أن غالبية من يقع في دائرة الفقر له مستوى دراسي متدني أو أنه يندرج ضمن فئة الأميين، كذلك الحال بالنسبة للتكوين الذي يسمح للفرد بكسب مهارات أو تطويره والتي تمكنه من الرفع من دخله وتحسين مستوى معيشته في حين تتسبب الأمراض وعدم توفير مراكز وآليات تقديم

الرعاية الصحية اللائقة إلى تدهور الأوضاع الصحية والمعيشية للفقراء نتيجة عجزهم عن دفع مستلزمات العلاج.

- الأسباب الخارجية:

- عدم توافر دعم من جانب المنظمات الإقليمية.
- تنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي الممول من قبل المنظمات الدولية.
- عبء الديون.
- الحروب.
- تدهور نسب التبادل التجاري.
- عولمة أسواق السلع والخدمات.
- انعدام وعدم ملائمة الدعم الذي تقدمه المنظمات الدولية لبرامج مكافحة الفقر.